

ادارة علاقات المستثمرين - شركة ايجيترانس (ETRS)	ادارة الافصاح بالبورصة المصرية
التاريخ :	الشركة :
٢٠٢٢/١١/٢٤	البورصة المصرية
رقم الفاكس :	
+2(02) 23146053/4/5	+2(02) 23146051
العدد الكلى للصفحات بما فيها ورقة العلاف	الموضوع :
تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الربع الثالث ٢٠٢٢	

السادة / إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية (المجمعة - المستقلة) في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ .

وفور رد الشركة على التقرير سيم إرساله لسيادتكم .

وتفضلاً بقبول الاحترام ،،،

أ.أحمد شريف حلمي

مدير علاقات المستثمرين



الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات النقل البحري
وهيئه قناة السويس
٦ طلعت حرب الاسكندرية

Context
Object

السيدة الهندسة/ العضو امتدب
الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "أيجيترانس"

تحية طيبة وبعد

أشرف بأن أرفق لسيادتكم تقريري مراقب الحسابات عن الفحص المحدود على كل من القوائم المالية الدورية المستقلة المدققة ، وكذلك القوائم المالية الدورية المجمعة المدققة للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

يرجاء التفضل بالاحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والافادة . . .

، وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

وكيل أول
مدير الإدارة
محاسب / عصام الدين ابراهيم السيد

٢٠٢٢ / ١١ / ٢٤ تحريراً في
٠٠٠ شرية/

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية

المستقلة المدققة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)

السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)

المقدمة :-

قمنا باموال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وبالبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٣٨٢.٣٦ مليون جنيه ، كذا قائمة الدخل عن التسعة أشهر المنتهية فى ذات التاريخ بصفى ربح " بعد الضريبة " بنحو ٣٨.٨٤٣ مليون جنيه وقوائم التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية و الدخل الشامل الآخر وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وادارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم " ٢٤١٠ " (الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

اساس ابداء الاستنتاج المتحقق:-

١) لم يتم الافصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن قيمة الفروق الضريبية المحالة للجنة الطعن التي بلغت نحو ٦.٣٩٧ مليون جنيه بناء على ما انتهت اليه اللجنة الداخلية في ٢٠٢٢/١/٢٤ وقد تحدد لها يوم ٢٠٢٢/٤/١٢ للنظر في الطعن والموجلة الى جلسه ٢٠٢٢/٥/١٧ والتي اقرت انها تم حجزها للحكم والتي لم تاریخه بعد.

يتعين الافصاح عن قيمة الفروق الضريبية واخر ماتم بشأنها .

٢) بلغت الايرادات المستحقة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦.٦٣٩ مليون جنيه وقد قامت الشركة بتغيير سياسة احتساب الايراد المستحق ليكون مزيجاً من نسبة الاتمام والقسط الثابت (١٥%) بدلاً من السياسة التي كانت متبعة في السابق وهي القسط الثابت علاوة على وجود بعض الاخطاء عند احتساب الايراد المستحق لبعض العمليات يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة ان تكون الايرادات وفقاً لكل مشروع وعملية على حده وفى ضوء نتائج التنفيذ بدقة مع الافصاح

٣) وجود بعض العمليات التي تمت واظهرت وجود ايرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٩.٣٧٠ مليون جنيه كما تبين وجود عمليات اخرى مقيد لها تكاليف بدون ايراد بلغ ما امكن

حصره منها نحو ٦٦٨ الف جنيه وهو ما يتعارض مع وجود نظام اوراكل **ERP** الممسوك بالشركة والذي يتبع امكاناته تحديد تكفة وايراد كل عملية .

يتعين بحث كافة العمليات والتحقق من ايراداتها وتكليفها واجراء التصويب اللازم .

٤) قامت الشركة في ٢٠٢٢/١/٣١ بإصدار فواتير دعم فني لفترة عام كامل لكل من من بارويل وحلول المستودعات (٣٠) الف دولار و ١٣٨.٧٨٣ دولار على الترتيب) وعليه قامت بترحيل الايرادات الخاصة ببقية العام الى حساب الايرادات المقدمة ثم تقوم شهريا باحتساب الايراد تخفيضا من الايرادات المقدمة ولكن ذلك تم بتثبيت سعر الصرف بالخطأ عند سعر ١٥.٦٢ ولم يتم مراعاة اثر التغير في اسعار الصرف والذي وصل سعر فيه الدولار الى سعر ١٩.٥١ جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

يتعين اجراء التصويب اللازم مراعاة اثر ذلك على قائمة الدخل

٥) ظهرت اسهم الخزينة البالغة نحو ٥٠٣٩ مليون جنيه مخصومة مباشرة من رأس المال (حقوق المساهمين) في حين يجب خصمها من حقوق الملكية وفقا لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٢٥) "عرض الادوات المالية" .

يتعين الالتزام بالمعايير المشار اليه .

٦) اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة على موازین المراجعة التي اعدتها ادارة الشركة لهذا الغرض ، وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من ادارة الشركة .

٧) وجود علاء - دفعات مقدمة - في تاريخ ٢٠٢٢/٩/٣٠ لها ارصدة دائنة متوقفة من سنوات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٩٧ الف جنيه ، ٩ الاف دولار، الف يورو .

يتعين الحصر وموافقتنا بأسباب ذلك واجراء التسويات الازمة .

٨) عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحكمة رقم (٥-٤) فقرة (٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ بشأن ايجاد وسيلة لتفادي السداد للجهات الرسمية نيابة عن العلاء لحين مطالبتهم بالسداد واقررت اللجنة بتوصيتها ان تقوم الشركة بالمتطلبة مسبقا بالبالغ الخاصة بالجهات الرسمية الا انه تبين استمرار الشركة في سداد تلك الایصالات الرسمية نيابة عن العلاء دون تحصيلها مقدما خلال العام وقد بلغت جملتها نحو ١١.٦٣٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩ بالاضافة الى علاء ارصدمتهم (دفعات مقدمة) لا تغطي قيمة تلك الایصالات الرسمية بلغت نحو ٥.٩٥١ مليون جنيه في ذلك التاريخ الامر الذي يمثل مخاطرة على الشركة في حالة عدم تحصيل تلك المبالغ في ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتعطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدي الى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العلاء وغيرهم بدون عائد .

٩) لا زالت الشركة تقوم بصرف مقابل الانتقال مباشره للسادة /ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الادارة وجلسات اللجان وقد بلغ جملة ماتم صرفه في هذا الشأن نحو ١١١,٠٠٠ جنيه ، ٢٦٠٠٠ جنيه على التوالى حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بالمخالفة للمادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك الخ والتى استثنى المبالغ التي تؤول الى جهة التمثيل " .
مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر او بدل او مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة التي يباشر فيها مهمة التمثيل .

يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والافادة بما يتم او تقديم المستندات الدالة على انها نفقات فعلية اعمالا لاحكام القانون المشار اليه .

١٠) تم تحويل قائمة الدخل بنحو ٧٧٤ الف جنيه تمثل قيمة المساهمة التكافلية متضمنة نحو ٤٧ الف جنيه تمثل ما تم احتسابه بالخطأ على ايرادات الاستثمارات لشركة بارويل ، ايطال وبالغة نحو ١٨.٨٩٨ مليون جنيه نظرا لسابق احتساب نسبة المساهمة التكافلية على ايرادات تلك الشركات .

يتعين تخفيض المصروفات بالقيمة .

١١) تم تكوين مخصص بالخطأ بنحو ٩٦٢ الف جنيه لصالح صندوق تمويل التدريب والتأهيل (بنسبة ٦١٪ من صافي ارباح الفترة من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢١) وفقا لاحكام قانون العمل رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠٠٣/٤/٧ وتنفيذا حكمى المحكمة الدستورية العليا فى الطعنين رقمى ١١٤ لسنة ٢٦٩، ق ٣١٣ دستورية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٦

الجهاز центральный для бухгалтерии
администрация по надзору за счетами транспорта البحرى
ش طلعت حرب - الإسكندرية

٢٠٢٢/٣/٥،
بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة والاصول المحتملة وفقا

للمادة ١٣٤، ١/١٣٣

يتعين الغاء المخصص وتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٥ "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية و الاخطاء " فى هذا الشان والالتزام بالسداد للصندوق وفقا لحكم المحكمة الدستورية العليا المشار اليهما بعاليه .

الاستنتاج :-

فى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء تأثير ما جاء بالفقرات السابقة ، لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدله ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وكذا أدانها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة اشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مدير عام
نائب مدير الإدارة

(محاسب/احمد فاروق بدوى)

وكيل الوزارة
نائب اول مدير الادارة

(محاسب / جورج نبيل عزيز)

٢٠٢٢/١١/٢٤ تحريرا في

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
المجمعة المدققة في ٢٠٢٢/٩/٣٠
للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)

السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس)

المقدمة :-

قمنا باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة المدققة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغ إجمالى الأصول بها نحو ٤٤٣.٢٤٦ مليون جنيه ، كذا قائمة الدخل عن التسعة أشهر المنتهية فى ذات التاريخ بصفى ربح " بعد الضريبة " بنحو ٣٠.٨٠٥ مليون جنيه وقوائم التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية والدخل الشامل الآخر وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وادارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

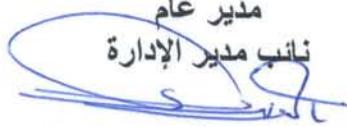
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم " ٢٤١٠ " (الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة عليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

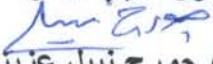
اساس ابداء الاستنتاج المحفوظ:-

وردت القوائم المالية الدورية المدققة للادارة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ ولم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وكذلك تقرير مراقب الحسابات لتلك الشركات المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

الاستنتاج :-

في ضوء فحصنا المحدود وباستثناء تأثير ما جاء بالفقرات السابقة ، لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدله ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وكذا أدانها المالي وتدقائقها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعتمدة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة

مدير عام
نائب مدير الادارة

(محاسب/احمد فاروق بدوى)

وكيل الوزارة
نائب اول مدير الادارة

(محاسب / جورج نبيل عزيز)

تحريرا في ٢٠٢٢/١١/٢٤